

نقد

كان بيان مجلس الوزراء المصرى فى ٩ أبريل ٢٠١٦ الذى أعلن انتقال جزيرتى تيران وصنافير بعد الترسيم الذى تم للحدود البحرية بين مصر والسعودية فى خليج العقبة وقع المفاجأة الصاعقة على الشعب المصرى بأكمله وكان ذلك فتنة كبرى لن تتوقف آثارها وتفاعلاتها عند اللحظة التى صدر فيها البيان وإنما سيتمادى الجدل بين المصريين إلى أمد غير منظور.

ولما كان بيان مجلس الوزراء قد اقترن بنشر أوراق تدعم موقفه بسعودية الجزر كما أن الدولة المصرية بجميع أجهزتها قد تحولت من مصرية الجزر إلى سعوديتها بين عشية وضحاها فقد انحصر الخلاف بين المصريين خاصة بعد أن أعلن السفير السعودى فى القاهرة أن السعودية ليست طرفاً فى هذا الخلاف وأن الحكومة المصرية هى التى قدمت لهم الجزر بأوراقها. ومعنى ذلك أن النخبة المصرية التى انقسمت حول هذا الموضوع قد أدخلت فى حساباتها أن تأييد سعودية الجزر يضمن لها مزايا التقرب من السلطة وأن القول بمصرية الجزر يعرضها للتضييق والاضطهاد والدليل على ذلك أن الذين تظاهروا بتأييد لمصرية الجزر تم حبسهم ومطاردتهم أما الذين أيدوا سعودية الجزر ورفعوا علم السعودية ومعها صورة الرئيس السيسى فقد تم حمايتهم وتكريمهم ومكافأتهم أمام الكاميرات.

ولذلك رأينا أن نقدم رؤيتنا المستندة إلى الوثائق ونرحب بوجهة النظر الأخرى في حوار هادئ نشق أن هذه الجزر توشك أن تنطق بمصريتها لو سمح لها بالكلام. وأرجو أن لا يترتب على الاختلاف في هذا الرأي هذا التصنيف الحاد الذى يوصم انصار مصرية الجزر بكل قبيح في قاموس المتسعودين بأنهم جهلة وعملاء (وأخوان) وضد الجيش والدولة بل وضد المقدسات مما أشاع مناخا من الإرهاب الفكرى الذى وجب علينا أن نخوض في عبابه لكى نضع هذه الوثيقة في أيدي القراء في الحاضر والمستقبل دون أن نربط رأينا بأى انتماء سياسى أو عاطفى أو وطنى وإنما هى الحقيقة وحدها التى تبدد ظلمات التلغيق.

هذا الكتاب يضم خمسة فصول وخاتمة تؤكد كلها على مصرية الجزر وأنه لم يسبق مطلقا للسعودية فيما نعلم أن أدعت أى علاقة لها بالجزر ولذلك عينا في هذا الكتاب بتبديد الوهم الذى استندت إليه ما سمي بالمراسلات بين وزيرى خارجية مصر والسعودية والمنطلق الاساسى لها هو يناير ١٩٥٠ وسوف يرى القارئ تحليلا متأنيا لكل أوراق مجلس الوزراء والفوضى الدستورية التى شاعت بعد بيان التاسع من ابريل لكى نضع الامور في نصابها.

وتجدر الاشارة إلى أن الكثير من المغالطات قد تم تعمد بثها من أجهزة مختلفة لارباك ثقة المواطن في مصرية الجزر وسوف يمثلون يوما أمام القانون ولذلك نحذر أجهزة الدولة المختلفة من الاستمرار في هذا العبث الذى سوف ينتهى يوما إلى محكمة التاريخ .

وأسأل الله أن يحفظ مصر وشعبها وأن يلهم قيادتها الصواب، وأن تظل مصر بجسدها وروحها حصناً للقيم العربية والإسلامية ودرعاً لامتها وشقيقاتها. كما لا يفوتني أن أشكر المملكة العربية السعودية التي لم تدعى أبداً ملكيتها في أي يوم لهذه الجزر كما سنرى وانها تقبلت الهدية شاكرة مادامت الجزر في نهاية المطاف في أيدي عربية أمينة.

عبدالله الأشعل

القاهرة الخامس من رمضان ١٤٣٧

الموافق العاشر من يونيو ٢٠١٦